

إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر واقع وأفاق

أيت محمد مراد - جامعة الجزائر 3

محمدي عز الدين - جامعة الجزائر 3

تعد السياحة قطاعا استراتيجيا هام إذا ما أحسن استغلاله يمكن من اجتذاب عدد معتبر من السياح للدول النامية وبالتالي إنفاق ملايين الدولارات التي تحتاجها هذه الأقطار لتمويل سياستها الاقتصادية والمتمثلة في تغطية مستورداتها ومشاريعها الإنمائية كما أن هذه الأموال ستحرك أيضا الطلب على السلع المحلية الزراعية والصناعية والخدمية وبالتالي تحريك الأنشطة الاقتصادية وتوسعها نحو مناطق ريفية ونائية¹. فالسياحة حاليا هي صناعة تجارية ومورد اقتصادي هام في عملية تمويل السياسة الاقتصادية فقد بينت أحدث الإحصائيات العالمية أنه في سنة 2012 وصلة الموارد السياحية العالمية إلي مليار دولار ب 996 مليون سائح وبلغ حجم استثماراتها 9.4% من إجمالي الاستثمارات العالمية، كما أنها تساهم بأكثر من 10% من إجمالي الناتج العالمي بالإضافة إلى أنها توفر أكثر من 214 مليون منصب شغل² وبلغ عدد السياح القادمين لمجموع الدول العربية 51 مليون سائح سنة 2005 وبلغ عدد المشتغلين بالقطاع السياحي العربي بصفة مباشرة وغير مباشرة ما يقارب 13.6 مليون عامل سنة 2007³ هذا المردود الاقتصادي الكبير، أدى بأغلبية البلدان إلى مراجعة استراتيجياتها التنموية من خلال جعل السياحة أحد العوامل الأساسية لتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ففي ظل هذه المزايا التي تعطيها الثروة السياحية للقطاع، جعلت بعض الدول منها دول شرق آسيا مثل الهند وباكستان وإيران وكذلك دول أخرى مثل مصر والمغرب والأردن وتونس وقطر والأمارات العربية تعتني بكل ما هو حضاري أو تراثي أو طبيعي أو ديني وتطور ما هو مادي من فنادق وخدمات وإنشاء معاهد خاصة من أجل تكوين ورفع مستوى الأداء والخبرة لتقديم هذه الثروة كمنتج سياحي متجدد وقابل للتسويق³، وكما يقول أحد المسؤولين في البنك الدولي "السياحة تشكل للبلدان المتخلفة المحرك الحقيقي للتنمية تماما كما كانت الصناعة الثقيلة تحرك التنمية في أوروبا".

ورغم أن الجزائر تملك كل مقومات الثروة السياحية المتكاملة ورغم انتهاجها عدة سياسات في استغلال هذه الثروة لتطوير السياحة إلا أن مساهمتها في ذلك ظلت محدودة فالجزائر تظل البلد الوحيد تقريبا المحاذي للبحر المتوسط الذي بقيت حصته في السوق العالمية للسياحة ضعيفة جدا فهي تشكل في المتوسط 0.13% من التدفقات السياحية العالمية أما بالنسبة لسياحة العربية فهي تشكل 0.86% ونفس الشيء بالنسبة للإيرادات السياحية الدولية فهي ضعيفة جدا ولا تكاد تذكر⁴.

إشكالية الدراسة: ما مدي استيعاب السلطات السياسية في الجزائر للتأخر الكبير الذي يمس القطاع السياحي؟ وهل خطة التهيئة السياحية حتى سنة 2030، تجعل من الجزائر وجهة سياحية مطلوبة؟ وهذه الإشكالية تسوقنا إلى التطرق لمعوقات التنمية السياحية في الجزائر في المحور الأول، ثم إرادة الدولة في تنمية القطاع السياحي من خلال مختلف المخططات والبرامج في المحور الثاني .

معوقات التنمية السياحية في الجزائر:

أولاً: إشكالية الإيواء السياحي المناسب:

يعتبر الإيواء والإطعام الحلقة الرئيسية في رضا السائح (المستهلك)، فالسائح الذي يجد إقامة نظيفة ومريحة وإطعام جيد واستقبال فندقي في المستوى المطلوب وماء ساخن في الحمام هذه المكونات كلها تستطيع أن تنسى السائح بعض النقائص المسجلة في مكونات أخرى، وهذا الجانب في الجزائر يعاني من نقص كبير في عدد الفنادق وتتوعدا وتركزها في مناطق على حساب أخرى، ومن أجل استدراك هذا النقص حاولت الدولة إنجاز الكثير من المشاريع الفندقية سواء من قبل القطاع الخاص أو القطاع العمومي عبر مختلف مناطق الوطن حيث قفز العدد من 575 فندق سنة 1993 إلى 1064 سنة 2006 وهناك عدد معتبر في طور الانجاز كما قفز عدد الأسرة إلى 84870 سرير سنة 2006 بزيادة قدرها 30% عن سنة 1993 منها 10% فقط مصففة

جدول رقم 1: يبين عدد وتصنيف الأسرة المنجزة بين سنتي 2010/2000

	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
*5	3948	3914	3914	5455	5455	4590	4590	4959	4832	
*4	3560	2531	1847	3743	3743	3383	3383	3757	3592	
*3	14090	16128	15394	11225	11225	14807	14857	14740	14659	
*2	8070	12660	12358	5843	5843	5800	5415	5424	5454	
*1	3804	3967	3967	2378	2378	2315	2315	4212	2084	
*0	58905	49494	49162	56356	56225	53000	51474	44381	41946	
المجموع	92377	88694	86642	85000	84869	83895	82034	77473	72567	
التغير	4.15 +	2.36 +	1.93 +	0.15 +	1.16	1.65	5.88 +	6.76 +	9.08 +	

Source: Ministère de L'aménagement du Territoire de L'environnement et tourisme juin 2011

نلاحظ من هذا الجدول أن الفنادق بدون تصنيف احتلت الجزء الأكبر بنسبة 51.86% من إجمالي الفنادق المنجزة حتى سنة 2002 واستمر هذا النوع في التزايد ليصل إلى 62.57% سنة 2004، وذلك بسبب طبيعة الفئة التي تتردد على هذه الفنادق وهي ذات عدد معتبر ودخل ضعيف وبعد ممارسة الرقابة من قبل الدولة على الفنادق باشرت الكثير من المؤسسات الفندقية العمومية والخاصة عملية تأهيل فنادقهم مما أدى إلى تراجع هذه النسبة نوعاً ما.

ثانياً: إشكالية العقار السياحي: من خلال اطلاعنا على تجارب التنمية السياحية لبعض الدول وخاصة مصر وتونس اكتشفنا أن العقار السياحي في فيهما يشبه إلى حد بعيد العقار الصناعي ذلك لما يشكله القطاع السياحي في هذين البلدين من أهمية اقتصادية كبرى تجاوزت مزاياه المزايا الاقتصادية للقطاع الصناعي والزراعي⁶العقار السياحي فيهما محمي بقوانين صارمة لا يمكن تخطيها أو تحويله لوجهة أخرى غير ميدان الاستثمار السياحي، وهي مدعومة من قبل الدولة وتحضي بامتيازات متفاوتة وذلك حسب موقع العقار ومردوده السياحي، وكل العقارات التي أجريت عليها الدراسة التقنية والمادية من قبل مكاتب دراسات متخصصة وهي تحت إشراف هيئة موحدة في كلا البلدين هي الهيئة العامة للتنشيط السياحي تحت وصاية وزير السياحة مباشرة ومن مهامها الأساسية تحديد النموذج السياحي الذي يتلاءم مع كل منطقة وتوجيه الاستثمار المناسب إليها، وعندما تعرض دراسة حول أي منطقة سياحية من أجل تهيئتها يكون فيها مكتب الدراسات مقيد بالنموذج السياحي المعتمد والمتفق عليه وبالتالي رتبت المناطق

السياحية حسب النماذج السياحية المناسبة والأولوية التنموية، كذلك من مهام هذه الهيئة الإشراف المباشر على تهيئة المناطق السياحية كليا من حيث المرافق الضرورية من الطرق والمياه الصالحة للشرب والصرف الصحي والمؤسسات الصحية والاتصالات وهذا بتمويل كلي من الدولة، ومن التحفيزات الهامة في هذا الجانب السهولة التامة في إجراءات الحصول على العقار السياحي كما تمنح الأراضي السياحية في بعض المناطق بأثمان رمزية تصل الى دولار واحد للمتر المربع

أما العقار السياحي في الجزائر من ناحية التنظيم والتشريع لا يختلف إطلاقا على ما ذكرناه في مصر وتونس حيث تم تحديد العقار السياحي الذي سمي بمناطق التوسع السياحي بمرسوم وزاري تحت رقم (66—62) لسنة 1966 والذي تم فيها تحديد مفهوم مناطق التوسع السياحي والقوانين المؤطرة له ثم تدعم بمرسوم آخر سنة 2003 تحت رقم (03—03) المؤرخ في 17 فبراير 2003 والذي ينص على ما يلي⁷:

" مناطق التوسع السياحي هي كل منطقة أو امتداد من الأقاليم يتميز بصفات أو بخصوصيات طبيعية وثقافية وبشرية وإبداعية مناسبة للسياحة، مؤهلة لإقامة أو تنمية منشآت سياحية، يمكن استغلالها في تنمية نمط أو أكثر من السياحة ذات المردودية"، وبالفعل بعد القيام بالجرد الكامل لمناطق التوسع السياحي تم إحصاء 174⁸ منطقة توسع سياحي مدعومة بجملة من القوانين تنص على ما يلي:

- يقع على عاتق الدولة إعداد الدراسات وأشغال التهيئة وإنجاز المنشآت القاعدية لمناطق التوسع السياحي.
- تسند مهمة اقتناء وتهيئة وترقية وإعادة بيع أو تأجير الأراضي للمستثمرين داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية المعدة لإنجاز المنشآت السياحية إلى " الوكالة الوطنية للتنمية السياحية "
- ورغم هذا التحديد للمواقع والمهام المسندة للوكالة الوطنية للتنمية السياحية فإن العقار السياحي مازال من أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين، سواء من ناحية صعوبة الحصول على العقار بسبب تداخل الصلاحيات بين البلدية و الولاية من جهة ووزارة السياحة من جهة أخرى أو بسبب المضاربة الواقعة على العقار بصفة عامة والعقار السياحي بصفة خاصة أو لعدم وجود مخطط توجيهي وطني للتهيئة السياحية مكمل ومحين، بالإضافة إلى أن جل العقارات السياحية غير مهيأة بسبب بطأ الدراسات وهناك مشاكل أخرى تتعلق بالعقار السياحي منها:
- أرضى كثيرة داخل مناطق التوسع السياحي تابعة للخواص لم يتم لحد الآن تسوية وضعيتها مع أصحابها كما توجد بعض العقارات هيئت من قبل السلطات المحلية أو الولائية أو مؤسسة عمومية وطنية و مازالت محل نزاع
- تحويل بعض الأراضي قبل دمجها ضمن مناطق التوسع السياحي إلى أغراض أخرى وتحوى الآن منشآت بالملايير

- هناك بعض المنشآت الكبرى تابعة للقطاع السياحي منذ العهد الاشتراكي هي في حالة إهمال شديد و تم عرضها للخصخصة ولم تباع بسبب ضخامة المشروع وحالة التدهور الشديد التي هي عليها الآن بالإضافة إلى السعر الكبير وشروط الدفع الصعبة وضعف مردودية المشروع في الوقت الحالي ، كما أن الدولة غير مستعدة لأعادت بعثها بسبب السياسة الاقتصادية الجديدة ونذكر من بين هاته المركبات مركب حمام ريغة بعين الدفلة والمركب السياحي بتيلازة والكثير من الفنادق المهملة عبر الوطن، وفي دراسة أعدتها وزارة السياحة سنة 2004 فإن 48.61% من المشاركين الاستثمارية في قطاع السياحة التي أنجزت أوهي في طريق الانجاز تحصلت على العقار لدى الخواص سواء داخل مناطق التوسع السياحي أو خارجها بسبب صعوبة الحصول على العقار السياحي بالطرق القانونية ورغم هذا الانحراف والخروج عن المواقع السياحية فإنهم يحصلون على رخصة البناء مما سبب مشاكل عنيقة داخل

المجمعات السكنية مثل قاعات الحفلات والترفيه والكازينوهات وغيرها وتشير نفس الدراسة الى أن 548 مشروع استثماري سياحي مازال معطل رغم استعمال أصحابه لكل الوسائل والطرق من أجل الحصول على العقار ورصد الأموال اللازمة لذلك ، وبداية من سنة 2008 شرعت الوكالة الوطنية للتنمية السياحية في تحسين دراسات التهيئة السياحية قصد استكمال المخطط الوطني التوجيهي للتهيئة السياحية من جهة، و الحصول على ملكية الأراضي الموجودة داخل مناطق التوسع السياحي عن طريق اقتناءها من ملاكها بعد تقييمها وفق أسعار السوق العقارية وتهيئتها لتصبح قابلة لاستقبال المشاريع الاستثمارية من جهة أخرى حيث عملت الوكالة في مرحلة أولى على تحديد 20 منطقة توسع سياحي والتي لا توجد بها أي مشاكل قانونية وهي مربوطة بالشبكة الوطنية للطرق وقرية من مناطق في حالة نشاط اقتصادي واجتماعي ضمن شبكة عمرانية بها منتج سياحي في حالة نشاط، مثل شاطئ العقيد عباس بتيبازة، و سرا يدي بعنابه، ومركب مزفران بزرالدة وحديقة التسلية بدالي إبراهيم وغيرها والتي يحضى منتجها السياحي بالطلب حسب دراسة السوق المحلية وخصص لها غلاف مالي قدره 170¹⁰ مليون دج من أجل تهيئتها وعرضها على المستثمرين وهي ممولة من قبل الدولة كليا وذلك حسب الالتزامات التي أخذتها الدولة على عاتقها في تحديد وتهيئة العقار السياحي، ولما أصبحت المبادرة في تهيئة هذه المناطق مسندة للوكالة الوطنية للتنمية السياحية من ناحية اختيار الشركاء سواء مكاتب دراسات محلية أو أجنبية فإنها قامت بعقد عدة اتفاقيات دراسة مع مكاتب دراسات سواء في إطار الشراكة أو الإشراف المباشر وهي تسعى من خلال هذا العمل المكثف والسريع الى دخول العقار السياحي في مخطط التهيئة السياحية كعامل أساسي ومحفز وليس معرقل

لكن ما ذكر كله عبارة عن قوانين صارمة وواضحة ومشاريع قوانين تنتظر التنفيذ حيث أن أهم مشكلة ستواجه التنمية السياحية هي تنفيذ هذه الالتزامات في وقتها من أجل الانطلاق في تنفيذ المخطط

ثالثا: إشكالية التمويل: يتطلب الاستثمار في النشاط السياحي موارد مالية وخبرة فنية كبيرة من أجل انجاز المرافق السياحية والمنشآت الفندقية والمراكز السياحية، ومراكز التسلية والترفيه والمنتجعات..... الخ والتي تخدم النشاط السياحي بصفة مباشرة لذلك نجد أن المستثمرين من القطاع الخاص في الجزائر وفي البلاد النامية بصفة عامة مترددون حول الاستثمار في هذا النشاط نظرا للاعتبارات التي تحيط بالطلب السياحي ومن ثمة المردود الاقتصادي للقطاع الذي يخضع لعدة اعتبارات منها:

1. بقاء الاستثمار في أصول ثابتة لمدة طويلة تمتد حتى إلى 20 سنة مع مخاطر ما يحدث من تغيرات في سوق الطلب على السياحة بسبب المشاكل المالية أو التغيرات السياسية والأمنية والاقتصادية وإذ ما تكلمنا على الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بنسبة 97% من مداخله على قطاع المحروقات وهي مادة تخضع لتقلبات الأسعار باستمرار، وضعف التدفقات السياحية الدولية نحوها، وقلة الطلب على السياحة الداخلية والذي يعتمد إلى حد كبير على تحسين المدخول الفردي وواقعية الاسعار المطبقة في النشاط السياحي وهما شرطان غير متوفران في حالة الجزائر، عندئذ يصبح الاستثمار في القطاع السياحي مغامرة.
2. موسمية الطلب في معظم الأنواع السياحية سواء الشاطئية أو الصحراوية أو الحموية مما يترتب عنه ضعف معدلات الإشغال الفندقي وبالتالي عدم إمكانية تحقيق الأرباح المرضية.
3. إن العائد الصافي من الاستثمار في المشروعات السياحية والفندقية يكون في حدود 10 إلى 15 % حسب المنظمة العالمية للسياحة وهي معدلات لاتغري المستثمرين الذين يرغبون في تحقيق معدلات أكبر ويجدون ذلك في بدائل أخرى اقل تكلفة

4. يتطلب إنجاز منشأة فندقية ذات مواصفات سياحية، من سنتين إلى أربع سنوات ومثلها من أجل الدخول في تحقيق المرودية 5. إجبارية القيام بالدراسات التقنية للأرض ومدى مناسبة الموقع من أجل إدماج المشروع الاستثماري السياحي بصفة تتناسب مع المحيط الخارجي من الناحية الهندسية والعمرانية والجمالية مع الغرض السياحي، وهذا كله يتطلب أموالاً معتبرة.

من هذه المعطيات المالية والتقنية حول الاستثمار السياحي وإسقاطها على النوع التمويلي نجد أن الدولة قد عملت على:

- بالنسبة للبنية الأساسية قد تكفلت الدولة تكفلاً تاماً بهذا الجانب من ناحية التمويل والإشراف
- كما أن الدولة تقدم الكثير من التحفيزات والتشجيعات سواء في المجال الضريبي بصفة عامة أو في المجال الجمركي على التجهيزات المستوردة، أو في مجال منح القطع الأرضية في بعض المناطق لكن المشكل الأساسي هو صيغة تمويل المشاريع الفوقية والمتمثلة في المنشآت السياحية من فنادق ومنتجعات ومطاعم وغيرها، فالصيف الحالية لدى البنوك التي تنشط على الساحة المصرفية في الجزائر كلها تقدم قروضا بنفس الموصفات لجميع المشاريع وهي في الغالب قروض قصيرة أو متوسطة منها القرض على المدى المتوسط الذي تمنحه البنوك منذ حوالي 25 سنة حيث يلبي حاجيات التجهيز وإعادة تأهيل الفنادق الصغيرة، ومدته تتراوح ما بين سنتين إلى سبع سنوات وهذه القروض لمثل هذه العمليات، الآن ما يشكل عائقاً هو قيمة نسب الفائدة المرتفعة والتي تعتبر خانقة لتأهيل الفنادق وتحسين خدماتها باستمرار حيث ينصب اهتمام ملاك هذه الفنادق على إرجاع القرض في أجله أو تعرضهم للعقوبة المالية التي تشكل أعباء مالية إضافية، في حين أن هذا النوع من القروض غير متلائمة مع طبيعة وحجم الاستثمارات الفندقية الجديدة أو المنشآت السياحية الكبرى، لهذه الأسباب فإن كثيراً من المستثمرين في هذا المجال والذين حصلوا على قروض بنكية بهذه الشروط قد وجد أنفسهم مرغمين على تسديد الإقسط الأولى من القروض الممنوحة لهم قبل الانتهاء من أنجاز مشاريعهم بالإضافة إلى:

عدم ثبات تكاليف الأولية الاستثمار والتي تكون في الغالب أقل من التكاليف النهائية للمشروع بسبب ارتفاع أسعار اليد العاملة ومكاتب الدراسات التقنية وتقلب أسعار مواد البناء باستمرار أو ندرتها ما يسبب تأخر إنجاز المشروع، هذه العوامل كلها أدت إلى توقف أو تأخر إنجاز الكثير من المشاريع السياحية، و الجدول التالي يبين ذلك

السنة	عدد المشاريع المتوقفة إجمالاً	منها بسبب التمويل	النسبة المئوية
2004	196	123	62.75
2005	255	174	68.23
2006	255	166	65
2007	265	157	59.25
2008	217	117	54
2009	153	76	50
2010	179	97	54.20

اعداد الجدول من خلال عدة تقرير صادرة عن وزارة السياحة

نلاحظ ان المشاريع المتوقفة بسبب التمويل تتزايد من سنة الى اخرى ومن اجل القضاء على هذا الإشكال أصبح من الضروري استحداث منتج بنكي خاص في مجال الإقراض للاستثمار السياحي يكون مستقل عن البنوك التجارية الحالية كما هو معمول به في بعض الدول¹¹ التي حقق فيها هذا النموذج نتائج باهرة مثل دولة تونس التي بها بنك خاص بالاستثمار السياحي وتقدم هذه القروض الكثير من التحفيزات للمقترضين لإنجاز مشاريعهم السياحية، ونفس الشيء في المملكة المغربية التي بها بنك خاص بالاستثمار السياحي هو القرض العقاري السياحي، والذي مول منذ نشأته سنة 1971 انجاز حوالي 90000 سرير فندقي وهي معنية حاليا بتمويل برنامج جديد يقدر بحوالي 40000 سرير، وفي الجزائر جاء في القانون رقم (03 - 01) المتعلق بتمويل الاستثمارات السياحية مايلي:

- تتخذ الدولة إجراءات وأعمال الدعم وتقدم المساعدات وتمنح الامتيازات المالية والجباية النوعية الخاصة بالاستثمار السياحي قصد تشجيع التنمية السريعة والمستدامة للسياحة واستخدام آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني .
- تمكين المستثمرين من الاستفادة من الأدوات والخدمات المالية الملائمة مع متطلباتهم
- تحسين الخدمات البنكية المتعلقة بدراسة ملفات تمويل المشاريع السياحية.

فإذ ما تجسد هذا الأمر في الواقع فانه سيقضي على أهم عائق من عوائق تنفيذ المشاريع الاستثمارية مستقبلا

رابعا: إشكالية توفير الخدمات السياحية بأسعار مناسبة: إن استشراف نوعية السياح يحدد طبيعة المنشآت المراد انجازها ومن ثمة نوعية الأسعار، فإذا كان السياح المستهدفين من طبقات اجتماعية راقية وثرية فانه يجب توفير منشآت استقبال ذات كلفة عالية رفاهية ممتازة وبالتالي تتقلب نوعية السياح على العدد من خلال وضع أسعار تؤدي إلى الحصول على مردود يوازي سياح أكثر بإنفاق أقل إلا أن هذا النوع تكون متطلباته كثيرة والتنافسية فيها أكثر شراسة، وبالتالي يصبح الاتجاه إلى طبقات اجتماعية متوسطة أمر جيد في حالة الجزائر غير أن احد معوقات تدفق السياح من هذا النوع سواء محليين أو اجانب هو السعر الذي لا يتناسب إطلاقا مع مستوى الخدمات السياحية المقدمة، وهذا الضعف واقع في اغلب الفنادق والمخيمات والمركبات السياحية من هذه الرداءة في الخدمات عدم وجود الماء في الحنفيات داخل الغرف وقلة النظافة وعدم التنوع في الوجبات، قدم وسائل النقل وعدم احترامها للوقت، انعدام الترفيه، أما في الحمامات المعدنية فإنها مازلت تسير بطرق تقليدية وهي في حالة تدهور مستمر وتغلق فيها الأبواب على الساعة الخامسة وتقدم فيها خدمات صحية رديئة جدا فالمواطن الذي دخله الشهري 40 ألف دينار لا يستطيع مع عائلته المشكلة من 5 أفراد أن يبقى في ابسط مركب سياحي أو حمام معدني أو يقوم بجولة سياحية أكثر من 5 أيام مقابل دخله كله وهذا أدى إلى انقسام الجزائريين بين معرض عن السياحة نهائيا وبين من أتجه الى السياحة في دول أخرى خاصة تونس سابقا والمغرب فإ يتمتعون بخدمات سياحية راقية ومنتج سياحي معتمني به وبأسعار اقل من نظيراتها في الجزائر وأحسن جودة مما أدى بالجزائريين العائدين من تونس و المغرب أو دول أخرى لتقديم إشهار مجاني لهذه الدول في الجزائر لتزداد السياحة العكسية من سنة الى اخرى.

إن سياسة وضع الأسعار السياحية في الجزائر تخضع لمقولة واحدة هي سياحة تساوي أسعار مرتفعة دون النظر الى المقارنة بين المركبات السياحية أو الموقع أو مستوى الخدمات بسبب عدم تشبع المتعاملين في النشاط التجاري والسياحي بمفهوم التنافسية لقلة العرض وعدم التنوع فيه فمشكلة السعر وسوء الخدمات قضى تقريبا على الثقافة السياحية عند الجزائريين وهو يتطلب جهدا كبيرا من أجل إعادة زرع هذه الثقافة

خامسا: إشكالية توفير العمالة المكونة: إن توفير العمالة المؤهلة والمطلوبة لممارسة النشاط السياحي تمثل نقطة ذات أهمية كبرى من وجهة نظر المهتمين بالسياحة فلا يكفي إقامة المشروعات السياحية الضخمة وتخصيص رؤوس الأموال الكبرى لها ولا نوفر من يقوم بشؤونها تشغيلًا وإدارة، إن العمل في القطاع السياحي يتطلب قدرات فنية وإدارية خاصة لمواجهة احتياجات القطاع وتمييزها باستمرار، إن تشغيل أشخاص ينقصهم التأهيل والتدريب الكافي يؤدي إلى فشل هذه المشروعات¹² فالسياحة هي صناعة خدمات تتطلب مستوى معين من المهارات سواء الخدمات السياحية المباشرة في المشروعات السياحية أو الخدمات المتصلة بها مثل جوازات السفر، والجمارك ومنح التأشيرة وغيرها من الخدمات، فالجزائر التي تسعى من خلال مخطط التنمية السياحية 2030 إلى إقامة مشاريع ومركبات سياحية ضخمة لا تتوفر في الوقت الحالي إلا على ثلاثة مؤسسات تكوينية مختصة في التكوين السياحي بطاقة استيعاب 490 طالب في مختلف التخصصات وهي لا تقدم الكثير لا من حيث النوعية أو العدد، وهي لا تلبّي متطلبات السوق السياحية الوطنية من اليد العاملة المؤهلة، فمن ناحية النوعية مازال فروع التكوين كلاسيكية قديمة تتمثل في فرع الاستقبال الإطعام، التسيير الإداري، وهي برامج تكوينية قديمة وغير مطورة مع ما يتماشى والبرامج الحديثة أو من حيث استحداث تخصصات جديدة مثل الدليل السياحي، العاملين في الوكالات السياحية، منظمو الرحلات الجماعية، أو المقدمين للمنتج السياحي في الخارج أو الأصناف الخاصة من العاملين في الفنادق الفخمة والمتخصصة في المؤتمرات والتي تهتم بالشخصيات المهمة وكبار القادة والسياسيين وأصحاب الأموال والثروات لأن الخدمات تختلف من طبقة إلى أخرى وبصفة عامة فإن الخدمات السياحية يجب أن تكون راقية مهما كانت الطبقة الموجهة إليها وعلى هذا النحو يؤثر سلوك العاملين تأثيرا كبيرا في كفاءة الخدمة وأدائها كما يترك هذا السلوك انطباعا هاما لدى المستهلكين، فمن المعروف أن المستهلك نفسه يعتبر أفضل أنواع الإعلان والإشهار عن المنتجات باعتباره إعلانا غير متحيز¹³ هذا من جهة النوعية أم من جهة العدد فإن المؤسسات الثلاثة السابقة والمؤسسة منذ سنة 1976 في كل من بوسعادة وتيزوزو والجزائر العاصمة لا يتخرج منها إلا العدد القليل فقدرتها الاستيعابية الكلية تقدر ب 1480¹⁴ طالب فقط مما جعل اليد العاملة المؤهلة في القطاع السياحي لا تشكل إلا 15.5 % في النشاط السياحي في حين أن المعايير الدولية تحدد ضرورة التكوين النوعي لحوالي 30 % من مجموع المستخدمين¹⁵، بالإضافة إلى هذه المعوقات التي رأينا أن الدولة وفرت لها شبكة من القرارات المهمة في انتظار التنفيذ توجد صعوبات أخرى منها¹⁶:

1. نقص التحكم في التقنيات الجديدة لاستشراق الأسواق السياحية من طرف القائمين على وكالات السفر.
2. ضعف تغلغل تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مجال السياحة.
3. وسائل نقل ضعيفة النوعية وغير منسجمة مع طبيعة النشاط السياحي
4. أمن صحي وغذائي غير كاف مع تلوث الكثير للطبيعة
5. عجز كبير في تسويق وجهة الجزائر.
6. تدهور المحيط الثقافي من خلال التخلي عن الكثير من العادات والتقاليد والأعياد والفلكلور الشعبي

لكن من خلال اطلاعنا على مخطط التنمية السياحية أفاق 2030 استقرأنا أن السلطات المشرفة على وضع هذا المخطط وعلى تنفيذه واعون بكل هذه المشاكل والعراقيل والصعوبات التي يعاني منها القطاع السياحي، ووضع لها تصورا متكاملًا للتغلب عليها.

إرادة الدولة في تنمية القطاع

تحول الجزائر منذ أن تعافت من الأزمة الأمنية الناتجة عن المأساة الوطنية والأزمة التمويلية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول و اعتمادا لارتفاع أسعاره بعد ذلك تم تسطير برامج تنمية اقتصادية واجتماعية مكثفة للنهوض بهذه القطاعات، ففي المجال الاقتصادي عملت الدولة على ضخ استثمارات ضخمة في مجال البنية التحتية منها ما أنجز ومنها ما هو في طور الانجاز ومنها ما هو مبرمج نذكر منها:

- توسيع شبكة الطرق البرية وشبكة طرق السكة الحديدية و زيادة عدد المطارات الدولية والمطارات الداخلية.
- توسيع مد شبكة الغاز والماء والكهرباء الى مختلف مناطق الوطن .
- تحديث وفتح قطاع الاتصال أمام الاستثمارات الأجنبية لتطويره وعصرنته .
- بناء السدود من أجل الري وتشجيع قطاع الفلاحة لتكثيف وتنويع منتجاته .
- في الجانب الاجتماعي عملت على تقليص البطالة من خلال فتح باب التشغيل .
- تحديث وبناء بنية فوقية من جامعات ومؤسسات تربوية ورياضية وصحية ومشاريع سكن وتجهيزات متطورة في المؤسسات.
- توسيع شبكة الموانئ سواء من أجل الصيد أو التجارة أو الترفيه والنزهة.
- تحويل أربعة مجمعات سكانية كبرى الى عواصم جهوية ودولية هي الجزائر العاصمة وهران، قسنطينة، عنابه، وإطلاق خمسة مدن علمية واقتصادية جديدة هي سيدي عبد الله وبوينان، بوغزول، المنيع، حاسي مسعود.
- إطلاق حظائر دنيا الجزائر في كل من الجزائر وهران وعنابه قسنطينة وحظيرة الوحات مع حماية وتنشيم الساحل .

وهذه المنجزات ممولة كلها من قبل الدولة وهي إحدى الركائز الأساسية للانطلاق في تنمية سياحية قوية ومشجعة لجلب الاستثمارات الأجنبية ومن أجل ذلك وضعت الدولة عدة خطط تنموية خاصة للنهوض بالقطاع السياحي منذ سنة 2000، من أهمها مخطط التهيئة سنة 2025 والذي عدل الى سنة 2030

واقعية خطة التنمية السياحية أفاق 2030 بالنسبة للخطة السابقة

يمثل المخطط التوجيهي للهيئة السياحية 2030 الوثيقة التي تعلن من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تأمين القدرات الطبيعية والثقافية والتاريخية للبلاد وجعلها في خدمة السياحة في الجزائر ولتحقيق الوثبة المطلوبة وجعل السياحة اولوية وطنية للدولة يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيار بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا مكمل لقطاع المحروقات والفلاحة في عملية تمويل الاحتياجات الوطنية والسياسة كالاقتصادية لذلك هذا البرنامج يهدف الى تنشيم هذا القطاع من خلال عدم الوقوع في الأخطاء المرتكبة في الخطط السابقة

خطة التنمية السياحية 2000-2010: قدر حجم الاستثمارات الواجب رصدتها لهذه بحوالي 90 مليار دينار موزعة بين القطاعين الخاص و العام، وكان هذا المخطط يهدف إلى تحقيق توافد السياح بشكل متزايد ليصل الى 2.2 مليون سائح عند نهاية 2010 بإيرادات تعادل 1.7 مليار دولار و انجاز 50000 سرير جديد وإنشاء 25000 منصب شغل مباشر و 75000 منصب شغل غير مباشر .

في الواقع لم ينفذ إلا جزء من هذا المخطط حتى سنة 2008 و هذا راجع إلى:

عدم قدرة القطاع الخاص المحلي على الاستثمار في القطاع السياحي لعدة معوقات ذكرناها سابقا.

تضارب التصورات في تنفيذ المخطط بسبب التغير المستمر للمسؤولين على رأس الوزارة .

عدم تنفيذ الحكومة لوعدها المتمثل في تنفيذ التشريعات و تهيئة مناطق التوسع السياحي.

- **خطة التنمية السياحية 2003-2013:** التعديل الذي أُدخل على الخطة السابقة تمثل في المدة حيث امتدت إلى سنة 2013، أما من حيث الأهداف فبقيت تقريبا نفسها، إذ قُدرت إلى غاية 2013 طاقة الإيواء الاجمالية ب 187000 سرير بحجم استثمار يعادل 315 مليار دينار و زيادة عدد السياح المرتقبين ليصل الى 3100000 منهم 1900000 سائح أجنبي

الإجراءات والوسائل الدعامة و المعلنة في " خطتي 2010/2013": إن كل القرارات التي جاءت في قانون (03 -

01) السنة 2003 والخاصة بالقطاع السياحي لم يتحقق منها إلا الشيء القليل نذكر منها:

- تهيئة العقار السياحي في المناطق ذات الأولوية والمقدرة ب 20 منطقة لم تنطلق بها التهيئة نهائيا، وكل الجهود كانت منصبة على تحديد العقار السياحي تحديدا دقيقا وإتمام الإجراءات مع ملاك الأراضي في المناطق السياحية وتسوية وضعيتها القانونية .

- في مجال التمويل لم يتحقق أي شيء فيما يخص إنشاء قروض مدعمة لصالح المستثمرين في القطاع تتناسب مع طبيعة الاستثمار السياحي، كما لم يتم وضع الأساس لتأسيس بنك متخصص في تمويل الاستثمارات السياحية كما جاء في القرار (03 - 01)

- في مجال التكوين : مازالت نفس المؤسسات التكوينية المؤسسة سنة 1976 وهي المؤسسات الثلاثة المعروفة في الميدان بكل من بوسعادة و تيزي وزو و الجزائر العاصمة ولم توسع هذه المعاهد أو تضاف إليها أخرى

- في مجال الإشهار: مازال الإشهار غير مؤسس والجهة المسؤولة على ذلك غارقة في مجالات أخرى.

- في مجال الخصوصية :لم يتم خصصة أي مؤسسة فندقية أو حموية حتى الآن ما عد المؤسسات الناتجة عن الشراكة بيعت فيها حصة الدولة فيما بعد للشريك الأجنبي مثل فنادق هيلتون الجزائر سوفيتال و شيراتون ولعدم ظهور نتائج ملموسة تبشر بتحقيق برنامج " خطة 2013 " وذلك منذ الانطلاق بسبب ما يعانيه القطاع من مشاكل متراكمة ومتشابهة، وكذلك نفور القطاع الخاص من الاستثمار في القطاع السياحي بسبب هذه المشاكل والتنافسية الشديدة في المحيط الدولي و الجهوي على اجتذاب السياح، مما ولد خوفا لدى الخواص من ضياع استثماراتهم دون التمكن من تحقيق مردود مرضي، ومن خلال كل هذه المعطيات اتضح للسلطة الوصية على القطاع السياحي أن " خطة 2013 " أصبحت غير واقعية سواء من ناحية التقديرات الكمية أو الأهداف النوعية أو من ناحية الإجراءات والوسائل المدعمة لتحقيق هذه الأهداف أو من ناحية المدة.

المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 SDAT:

أولا : واقعية الخطة: نظرا لفشل البرنامجين السابقين أطلقت السلطات برنامج تنمية سياحي مدروس وعلمي ينطلق من المنابع الأساسية للسياحة من أجل عدم الوقوع في الأخطاء السابقة الناتجة عن وضع مخططات تنمية للقطاع السياحي على المستوى النظري داخل المكاتب أو على مستوى المديريات المركزية كما حدث في "خطة 2010 " ثم " خطة 2013 " فعدلت الأولى إلى الثانية دون تحقيق أي أثر على ارض الواقع لهما ومن أجل تفادي ذالك فتحت

وزارة السياحة منذ سنة 2006¹⁷ نقاش وطني واسع محلى وجهوى ووطني مع جميع الفاعلين والمتعاملين في السياحة الوطنية من مستثمرين، ومرقين، وأصحاب وكالات السياحة والإسفار، ومرشدين ناقلون، مقدمو خدمات، فندقيون، أصحاب المطاعم، دووين السياحة والحركات الجمعوية، المجموعات المحلية، وبعد إحصاء وجمع وجرّد كل المقومات السياحية انطلاقاً من المستوى المحلى ثم جمع التقارير العملية على مستوى الولايات وإعداد تقرير نهائي حول الوضع السياحي لكل ولاية وما يمكن أن ينجز فيها مستقبلاً ومدى قدراتها على رصد الاستثمارات المحلية أو استقبال استثمارات وطنية أو دولية وما تقترحه من مشاريع سياحية، وحول طبيعة السياحة أو السياحات التي يمكن الاستثمار فيها وتنشيطها ثم عرضت هذه التقارير الولائية بعد أثرائها على مستوى الجلسات السياحية الجهوية حيث قسمت الجزائر إلى سبع جهات وفق معايير جغرافية، وبعد الانتهاء من هذه الجلسات وإعداد التقرير الخاص بكل جهة من الجهات من حيث¹⁸.

1. المكونات الطبيعية.

2. الإمكانيات المادية من فنادق وشواطئ مهياً وحمامات معدنية وغيرها.

3. من حيث الحركية السياحية داخل كل جهة وتطورها من سنة إلى أخرى.

4. تقديم الاقتراحات حول الاستثمارات السياحية الواجب توجيهها لكل جهة.

بعد جمع كل هذه التقارير ودراستها شكلت لجنة لإعداد خطة متكاملة للتنمية السياحية انبثقت عنها وثيقة مفصلة سميت " المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أفاق 2025 " واختصاراً سميت بـ "SADT2025" تحت شعار (السياحة ليست اختيار بل مطلب وطني). وسميت الجهات السبع السابقة بأقطاب سياحية للامتياز "POT" وعرفت كمايلي:

القطب السياحي للامتياز "POT": هو تركيبة من القرى السياحية للامتياز في رقعة جغرافية معينة مزودة بتجهيزات الإقامة والتسليّة والأنشطة السياحية والدارات السياحية بحيث تكون في تعاون مع مشروع التنمية الإقليمية و يستجيب لطلب السوق ويتمتع بالاستقلالية الكافية ليكون له ذلك الإشعاع على المستوى الوطني والدولي. وتحديد الأقطاب السياحية للامتياز POT كفضاءات سياحية مؤهلة لتصبح "وجهات رمزية" حقيقية لبروز وجهة سياحية للامتياز دائمة وابتكاره.

الأهداف النوعية والكمية لهذه الخطة

1) الأهداف النوعية: إن كل الأهداف المذكورة سواء في " خطة 2010 " أو " خطة 2013 " هي نفسها أهداف " خطة 2025 " غير أن هذه الخطة ركزت على بعض الأهداف منها:

1. جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي من خلال :

- ترقية اقتصاد بديل للمحروقات (في مجال التصدير أو مكمل له).

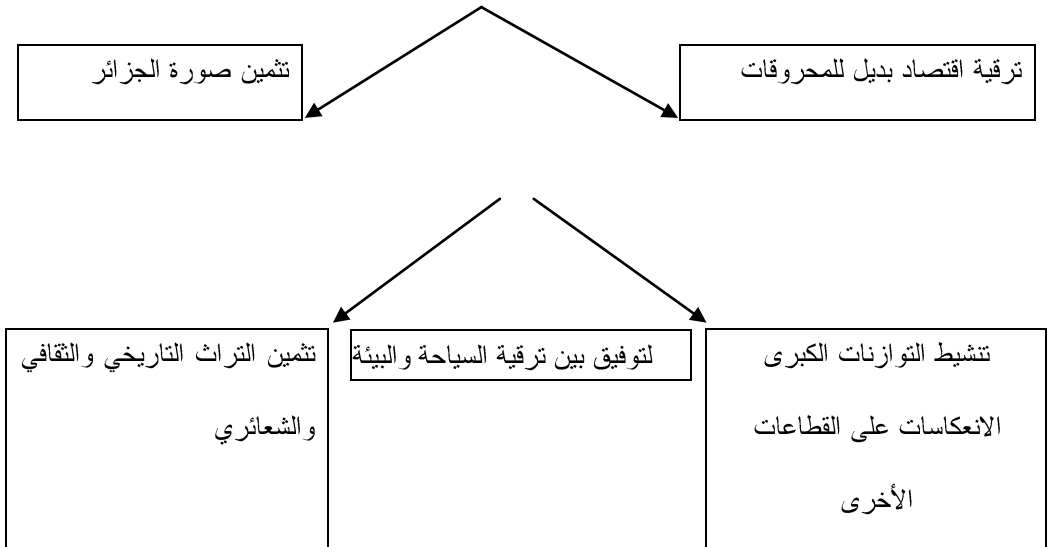
- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الدولية.

- إعطاء الجزائر انتشاراً سياحياً دولياً وجعلها وجهة امتياز ومنارة في حوض المتوسط قصد المساهمة في خلق وظائف جديدة.

- المساهمة في تحسين التوازنات الكبرى (الميزان التجاري توازنات الميزانية).

2. الدفع بواسطة الأثر الغير مباشر على القطاعات الأخرى مثل (الفلاحة، البناء، الإشغال العمومية، الصناعة التقليدية، الخدمات) .
3. التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة لما يتعلق الأمر بمفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياحية أي الديمومة و المحافظة على المجال البيئي للعصور والأجيال القادمة دون الإهدار أو المبالغة في الاستغلال.
4. تثمين التراث التاريخي والثقافي والشعائري. من خلال إستراتيجية تنمية مستدامة يدمج فيها الاهتمام والحفاظ على التراث التاريخي والثقافي وإنعاشه كهدف أساسي.
5. التحسين الدائم لصورة الجزائر يرمى برنامج بناء صورة الجزائر الى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون على السوق الجزائرية ضمن افاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية بما في ذلك إبراز الاهتمام بمجموع المواد والطاقات المتاحة والتي تستجيب لحاجيات المستهلكين الدوليين. و الرسم البياني التالي يبين ذلك.

الشكل رقم 7: لأهداف الخمسة ل. م. ت. س "SDAT2025"



المصدر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025

إن التركيز على هذه الأهداف الخمسة وهي تجمع بين المردود الاقتصادي والتنمية المستدامة يدل على أن السلطات لا تنتظر فقط إلى التحصيلات المالية من عائدات السياحة بل المحافظة على تنمية مستدامة ومستمرة وعدم استعجال تعظيم النتائج.

- 2) الأهداف الكمية:** من البديهي أن الأهداف النوعية سابقة الذكر تبقى مرهونة بتحقيق الأهداف الكمية التالية.
- **رفع طاقات الإيواء :** نظرا لكون أغلب الفنادق والأسرة المنجزة في الفترة السابقة قليلة وغير مصنفة أي غير مؤهلة لاستقبال السياح، وحسب ما جاء في " مخطط 2025 " فان المسعى هو جعل الجزائر وجهة سياحية دولية في سنة أفاق 2015 وبالتالي يجب فعل مايلي.
- تأهيل الفنادق الموجودة والقابلة لذلك حتى تصبح في المستوى المقبول من خلال توفير غطاء تمويلي من نوع خاص لأصحاب هذه الفنادق.
- طاقات الإيواء التي ستتجز في هذا المخطط تنص على أن كل الفنادق ستكون ذات نوعية من أجل ذلك حدد المخطط سنة 2007/2008 للتخلص من مشكلة العقار السياحي حيث يقترح المخطط إقامة تشاور وطيد وحيوي مع الدوائر الوزارية المعنية بغية تحديد ملموس للطريقة العملية الأكثر ملائمة عن طريق تغيير النصوص التشريعية والنظامية التي تسمح بالمعالجة المرنة والناجعة لمشكلة العقار السياحي.
- يتوقع " مخطط 2025 " دخول الجزائر عند نهاية 2015 عدد من السياح يصل الى 2.5 مليون سائح أي بنمو قدره 19.2% عن سنة 2006 وحسب الدراسات التي أشرفت عليها وزارة السياحة وباحترام مقاييس الجيران (RATIO) فان هذا العدد يحتاج إلى 75 ألف سرير من النوعية الجيدة.
- مراحل تنفيذ الخطة:** من أجل الوصول إلى ذلك قسم المخطط إلى مرحلتين هما 2015/2008 والمرحلة الثانية 2025/2016
- المرحلة الأولى يتم فيها انجاز 40000 سرير وهي نصف العدد المطلوب، تنجز في الأقطاب ذات الأولوية منها 30000 من الطراز الرفيع في المدى القصير جدا دون تحديد المدة، و10000 سرير إضافي في المدى المتوسط مع إمكانية الوصول إلى عدد 75 ألف سرير بين ما هو منجز نهائيا وما هو في طريق الانجاز وأخرى محل دراسة وعرض متقدم وهي موزعة كمايلي :
- 1- فنادق السلسلة (hôtels de chaîne) عدد الأسرة من كل الأنواع يقدر ب 29386 سرير
- 2- عشرون قرية سياحية متميزة (VTE) وأرضيات جديدة مدمجة مخصصة للتوسيع السياحي مصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني (تعيين القرى ملحق في آخر البحث، والحظائر البيئية للسياحة ومراكز العلاج والصحة والرفاهية).
- 3- انطلاق 80 مشروع سياحي في 6 أقطاب امتياز ب 5986 سرير و 8000 منصب شغل مستقبلا والجدول يوضح توزيع المشاريع قيد الانجاز في الاقطاب السياحية للامتياز

عدد المشاريع	الاقطاب السياحية بامتياز
23	- شمال شرق
32	- الشمال وسط
18	- الشمال غرب
01	- الجنوب الغربي والواحات
04	- الجنوب الغربي توات قورارة
02	- الجنوب الكبير الالهفار
80	المجموع

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية: برنامج الاعمال ذات الاولوية، 2008، ص 18

من هذا الجدول نلاحظ أن، هناك اتجاه معتبر نحو بناء فنادق ذات نوعية وأصناف رفيعة وهو مؤشر جيد، من جهة أخرى فإن "مخطط 2025" اكتمل حتى سنة 2015 بالعمل على إتمام البرامج التي هي في طور الانجاز والمبرمجة في المجال الفندقي سابقا وهو مؤشر آخر على عدم الذهاب بعيدا في النظرة التفاضلية التي لا تؤدي في النهاية إلى الفشل كما حدث في الخطتين السابقتين و لم ينطرق البرنامج إلى المرحلة الثانية حيث تركها إلى حين انطلاق المرحلة الأولى و اخذ نظرة أكثر وضوحا حول بناء المرحلة الثانية.

حجم الاستثمارات التي تم رصدتها لتنفيذ البرنامج: قدر حجم الاستثمار العمومي والخاص الضروري بين 2015/2008 ب 2.5 مليار دولار أمريكي موزعة على الفترة السابقة والمقدرة ب 7 سنوات أي حوالي 350 مليون دولار أمريكي للسنة الواحدة وفي هذا الإطار قدرت تكلفة السرير الواحد إجمالا ب 60000 دولار منها 55000 دولار للانجاز والتجهيز و 5000 دولار عبارة عن استثمارات غير مادية.

إنما رصد للسرير الواحد في هذا المخطط يعادل ثلاث مرات تقريبا ما رصد لنفس الغرض في "خطة 2010" والذي كان يقدر ب 1.5 مليون دينار للسرير أي ما يعادل 21000 دولار وضعف ما رصد في "خطة 2013" والمقدرة ب 2.5 مليون دينار جزائري للسرير الواحد أي ما يعادل 35000 دولار، إذا نلاحظ أن الجانب المالي في هذه الخطة الجديدة قد أرتفع بشكل كبير والسؤال هل هذا الارتفاع من أجل تحسين النوعية أم بسبب ارتفاع التكاليف ومن بين إجمالي الاستثمارات تقرر أن حصة الاستثمارات العمومية تكون 15 % من الاستثمارات الكلية يتوجب على السلطات العمومية بكل وزاراتها التكفل ب 375 مليون دولار كاستثمارات مادية وغير مادية على مدى سبع سنوات أي بمعدل 54 مليون دولار أمريكي في السنة، وفي هذا المخطط أبقت الدولة تهيئة المناطق السياحية وتدعيم البنية التحتية على عاتقها وقدر حجم الاستثمار في مواصلة إزالة العجز في البنى التحتية الحالية ب مليار دولار وكانت النتائج المرجوة من الخطة تتمثل في:

(1) التشغيل والتكوين: تتوقع "خطة 2025" أن يصل عدد المشتغلين بالقطاع في الفترة 2015/2008 إلى حوالي 400000 منصب شغل مباشر وغير مباشر

* **التكوين:** سيصل عدد المناصب البيداغوجية إلى 916000 مقعد بيداغوجي

(2) الإيرادات السياحية: قدرت الإيرادات السياحية حتى نهاية 2015 ما بين 1.5 إلى 2 مليار دولار أمريكي على أساس دراسة السلوك الانفاقية للسائح حيث بينت الدراسة حسب إنفاق السائح في الفترة من 2000 ان الإنفاق في حالة تطور مستمر وعلى ضوء ذلك سيصل سنة 2015 ما بين 600 إلى 800 دولار للسائح الواحد، وفيما يلي جدول يعطى مجموع النتائج المنتظرة والمقدرة حتى سنة 2015.

جدول رقم 66: يبين توقعات خطة الأعمال "خطة 2025" بالأرقام

السنة	2007	2015	المضروب فيه
عدد السياح	1.7 مليون	2.5 مليون	$1.47 \times$
عدد الأسرة	84869 يعاد تأهيلها	75000 سرير فخم	$159869 = 1.8 \times$
إيرادات بالمليار دولار أمريكي	0.25 مليار	1.5 إلى 2 مليار	$6 \times$ أو $8 \times$
مناصب الشغل	200000 مباشر وغير مباشر	400000 مباشر وغير مباشر	$2 \times$
التكوين عدد المقاعد البيداغوجية	51200	91600	$2.8 \times$

المصدر: مخطط التوجيهي لتهيئة السياحة 2025 الكتاب الثاني وزارة السياحة والبيئة ص 18 سنة 2008

من الجدول نلاحظ أن المشرفين على وضع "خطة 2025" أستخدم مضاعف لسنة 2007 كسنة أساس وهذه المضاعفات ليست بالخيالية أو المستحيلة فكلها كانت تقريبا أقل من ثلاثة ماعدا الإيرادات التي فيها التفاؤل كبير حيث كانت نسبة الزيادة ما بين 6 إلى 8 مرات وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية وأسعار الخدمات عالميا بالإضافة إلى تذبذب سعر الدولار في الوقت الحالي ومن بين الإجراءات التي سوف تسخر لتحقيق هذا البرنامج نذكر:

1) الجهاز التنظيمي لتنفيذ الخطة:

كل السياسات السياحية الجديدة تستدعي تنظيما وإدارة جديدة، فالتنمية السياحية تمر بالفعل عبر ترقية وتأسيس إدارة سياحية جديدة ترمى إلى تشجيع وإقامة تفاعل بناء بين الفاعلين الرئيسيين الثلاثة للتنمية السياحية¹⁹ وهم الدولة، الفاعلون الاقتصاديون، المجتمع، حيث تتولى الدولة تصميم السياسة السياحية على المستوى الوطني وتقوم الجماعات المحلية بتنفيذها على المستوى الجهوي والمحلي وتبقى الدولة هي محرك التنمية بموجب المساعي الرامية إلى إنشاء بيئة سياسية وقانونية مواتية وبرامج تنمية مسندة، ومن أجل التنسيق ومتابعة التنفيذ ومتابعة مدى تحقق الأهداف وتذليل العقبات أمام جميع المتعاملين في السياحة أسندت هذه المهام إلى وزارة السياحة التي كلفت بتحقيق الأهداف التالية:

- * المساعدة على إيجاد جو ملائم لتفعيل وجهة الجزائر سياحيا.
 - * المساعدة على بروز مشاريع سياحية في مختلف أقطاب السياحة للامتياز بإتباع طريقة تشاركية.
 - * السهر على تنفيذ مشاريع من منظور تجانس يتسم بقابلية الانجاز لتطورات التقنية والاستدامة.
 - * التأكد من التخطيط الجيد والربط الجيد للإعمال في المدة الزمنية.
- ويهدف هذا العمل إلى إعادة تنظيم هياكل الإدارة المركزية والمصالح الخارجية للسياحة ويخص أيضا تعزيز وتوسيع مهام الوكالة الوطنية للتنمية السياحية (ANDT) والديوان الوطني للسياحة (ONT).
- المصالح الخارجية للوزارة: ستمركز المصالح الخارجية للإدارة السياحية (مديريات السياحة للولايات) على المستوى البشري والمادي قصد التكفل الناجع بمهامها النشيطة في الدعم، التأطير، والترقية ومراقبة النشاطات السياحية التي تحدد من قبل المخطط التوجيهي للتنمية السياحية.
- على المستوى المحلي: اعتماد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية للتنمية السياحية بشكل رئيسي على مشاركة وإشراك مجموع الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية والمتعاملين والجمعيات....).

2) على مستوى تعزيز الفضاءات الوسيطة:

الوكالة الوطنية للتنمية السياحية: يتوجب على هذه الوكالة وبالإضافة إلى مهامها المتعلقة بتهيئة وتسيير مناطق التوسع السياحي، إدراج مهام الهندسة الفندقية والسياحية وتطوير خدمات الدراسة والاستشارات لصالح المتعاملين والمستثمرين والتكفل بمهام تثمين القدرات السياحية بالسهر على انسجام كافة الأنشطة داخل مناطق التوسع والمواقع السياحية.

إشراف الوكالة على كل المنجزات المسندة لها بتوكيل مؤسسات مختصة، وكذلك الإشراف على كافة المناطق السياحية والمبادرة بكل عمل يرمى إلى ضمان تنافسية العرض السياحي الجزائري.

ب) الديوان الوطني للسياحة: سيعزز دور الديوان الوطني للسياحة كجهاز للترقية المؤسساتية للتحكم أكثر في عمليات التسويق والعلاقات العامة، وكأداة تنفيذية لسياسة الترقية والاتصال للسياحة، ومن أجل توسيع مهام الديوان أدرج الإسراع في مراجعة القانون الأساسي وإعادة تركيز صلاحياته قصد تحقيق الأهداف التالية:

* تشجيع ومتابعة مهام الدراسة والاستشراف.

* تكييف أعمال الترقية مع تطورات الأسواق السياحية والدولية.

المزيد من إشراك المتعاملين ومحترفي السياحة في قيادة العمليات الترقية المشتركة واستعمال التقنيات الجديدة للإعلام والاتصال.

ج) الديوان الوطني للأششطة السياحية: يوظف الديوان 35 وكالة تنوزع على 25 ولاية فهو مؤسسة ذات طابع تنسيقي يقوم بالوساطة بين من يقدمون الخدمات في الجزائر والطلب الموجود في الخارج خاصة من قبل الوكالات السياحية الموجودة في الأسواق السياحية الدولية والمحلية، ويتركز نشاطه القاعدي في تنظيم الرحلات وتمثل مهامه الرئيسية في :

التنسيق والترقية والأعلام السياحي.

المشاركة في عمليات الترقية التجارية .

تنظيم وانجاز برامج التظاهرات السياحية المرتبطة بسياسة ترقية المنتج السياحي.

تنظيم الأنشطة المتصلة بالندوات والمؤتمرات .

التنسيق مع نقابات الوكالات السياحية عبر التراب الوطني .

كما يضمن التنظيم إحداث هيئة خاصة للتسيير والمراقبة على مستوى كل قطب سياحي

(3) مخطط تمويل الاستثمارات السياحية: كما ذكرنا في بداية هذا الفصل ان تمويل الاستثمارات السياحية لم يطرأ عليه أي تغيير أو إعادة تكييف مع طبيعة الاستثمارات السياحية رغم أن القرار (03 01) أعطى أهمية كبيرة لإعادة تكييف القروض دعما للاستثمار في القطاع السياحي لذلك جاء في "خطة 2025" إعادة التأكيد على تنفيذ هذا القرار، وبحكم أن السياحة صناعة ذات عائد استثماري بطيء فإن عملية تحسين المردود المالي منها كهدف أساسي للمستثمر أو المرقى أو المطور تتطلب إيجاد دعم ومرافقة من قبل الدولة والمتمثلة أساسا في :

* تشجيع ومرافقة المؤسسة السياحية الصغيرة والمتوسطة في النشاط السياحي (PME)

* السهر على تجنب المشاريع السياحية التوقف بسبب التمويل أو غيرها من العراقيل

* تمويل مخطط النوعية (PQT) لأشغال إعادة التأهيل والتوسع واقتناء عتاد الاستغلال باهظ الثمن ومستعجل الدفع مثل (السيارات ، الأدوات المطبخية ، التجهيزات المتنوعة الخ).

* إنشاء بنك استثماري بعد الانتهاء من دراسة جدوها الاقتصادية والذي يتولى مايلي:

أ. تمويل إجراءات المساعدة من أجل إعداد الدراسات لتقييم المخاطر .

ب. إجراءات تحفيزية مالية.

ج. إجراءات الدعم بعد تحديد مجالاتها ومستحقها.

ويقوم كذلك بنك الاستثمار بمهام تتعلق أساسا بالتحفيز والتشجيع لكل الاستثمارات السياحية

(4) ترقية المنتج السياحي : مثل ماهو موجود في تونس والمغرب اللذان لهم تجارب لا يستهان بها قد استحدثنا مؤسسات خاصة بترقية المنتج السياحي في الخارج والداخل وهي مدعومة من قبل الدولة لما لها من أهمية كبرى في

التعريف بكل ما يتعلق بهذا القطاع من خلال المعطيات التي يقدمها من أجل دراسة الأسواق أو التعريف بالمنتجات السياحية للبلد، أو رصد حركة الاستثمارات السياحية العالمية لذلك أوصت "خطة 2025" على تسطير وإنشاء مؤسسة ترقية سميت "دار الجزائر" كأرضية متقدمة لوجهة الجزائر وذلك على غرار الدول السياحية الكبرى في العالم والتي سوف تمثل السياحة الجزائرية في الأحواض الرئيسية الموفدة للزبائن ومن جهة أخرى توحيد كل الطاقات ضمن إدارة موحدة ملتزمة بتحديد الإستراتيجية التسويقية وتنفيذها بواسطة خطة عمل مدروسة ومحكمة وتكمن أهداف هذا العمل الى:

- * ضمان تجديد صورة الجزائر بالخارج.
- * ضبط وسائل ملائمة من أجل مطابقة وتكييف العرض في السوق الدولي كمقياس لتقييم ومن ثمة ترقية المنتج السياحي الوطني الموجه لسوق الدولية.
- * الاعتماد على المقيمين الجزائريين في الخارج من أجل نقل صورة الجزائر السياحية عبر تزويدهم بدلائل سياحية عن الجزائر وهم يشكلون قرابة الأربعة ملايين سفير جزائري، أما على المستوى الاقليمي والمحلي فيجب انجاز جناح في كل قطب امتياز لضمان ترقية كل قطب من الأقطاب السبع.
- المشاريع التي انطلقت بها الأشغال من المخطط التوجيهي:** يعرف قطاع السياحة بالجزائر منذ 2008 استثمارات خاصة هامة، وفق الإستراتيجية الجديدة للقطاع والقائمة على وقف الاستثمارات العمومية في بناء الهياكل، والإبقاء على دور الدولة في مجال التكوين ومرافقة الخواص في تجسيد مشاريع جادة في مناطق التوسع السياحي، فبينما يتولى الديوان الوطني للسياحة دور الترقية و الترويج داخليا وخارجيا، ومن أهم الاستثمارات الخاصة في القطاع، المشروع الكبير الذي نتج عن شراكة مجموعة "أكور" الأولى في أوروبا مع شركة السياحة لرجل الأعمال الجزائري جيلالي مهري والهادف الى بناء أكثر من 30 فندقا بموصفات عالمية ذات خمس نجوم على مدى تسع سنوات المقبلة، بينما يتولى جانب التسيير والمناجمنت الشريك الأجنبي "أكور" الرائد في أوروبا وهي الشراكة التي تفيد الجزائر في كسب الخبرة العالمية في التسيير وإتاحة الفرصة لتكوين عصري.

أما بشرق الجزائري تقوم هناك مؤسسة "اركونسيال" لرجل الأعمال رضاني، ببناء عدة فنادق ذات أربع وخمس نجوم بقسنطينة وسكيكدة، خاصة مشروع فندق من خمسة نجوم بمنطقة فلفة بسكيكدة من الطراز العالمي بلغت تكلفته 4.5 مليار دينار، بشراكة مع مجمع "غولدن توليب" الهولندي المختص في التسيير والهندسة الفندقية سيدخل الخدمة الموسم القادم.

وبخصوص المركبات السياحية التي بنيت قبل 40 سنة، اقتنعت السلطات بضرورة تجديد هاته المنشآت حيث وافقت البنوك العمومية على منح قروض متوسطة المدى مما سيسمح لهذه المركبات بإعادة تصنيفها وعصرتها وإعادة ترفيتها الى الموصفات العالمية قبل 2014 وتمس العملية في كل من فندق المرجان، تيشي بجاية، بوقرون بالقل، سيرتا، الاوراسي، سيبوس بعنابة ومتاريس، القرن الذهبي ومركب القرية بنبيازة كما تشير أرقام رسمية الى ان وزارة السياحة سجلت 460 استثمار خاص في مجال الفنادق منذ سنة 2008 ستوفر طاقة إيواء قدرها 70 ألف سرير عصري قبل سنة 2015. هذه الاستثمارات ستمكن الجزائر من التقدم لسنوات نحو الأمام، وبعدها يمكن للجزائر ان تشارك في المعارض الدولية والترويج لوجهة الجزائر وفقا للمخطط الذي يعتمد على رؤية مستقبلية تمتد الى غاية 2025 وهي المرحلة التي ستعيد الجزائر إلى الخارطة السياحية المتوسطية²¹ بعد الخمس سنوات المقبلة .

خلاصة المداخلة:

من خلال دراستنا لهذا القسم وجدنا أن القطاع السياحي في الجزائر تطبعه الارتجالية في التخطيط وعدم الواقعية مما أدى إلى فشل خطتين متتاليتين أو بالأحرى ظل حبرا على ورق وهذا راجع لربط تنفيذ الخطتين بمدة زمنية قصيرة وبوسائل وإجراءات يحتاج تحضيرها إلى خطط متكاملة نظرا لتشابك قطاع السياحة مع الكثير من القطاعات الأخرى منها (العقار التمويل، التجهيز، الخبرة، التكوين، الإشهار، الثقافة السياحية التشريع الخاص بالقطاع التنظيم.... الخ) مما أدى إلى فشل الخطتين وترتب عليه بقاء الجزائر تحتل المراتب الأخيرة على مستوى كل المؤشرات السياحية سواء عربيا أو عالميا وهي مكانة لا تتناسب إطلاقا مع الإمكانيات السياحية للجزائر، في حين نجد كل من مصر وتونس ومن خلال دراسة تجربتيهما إنهما حققنا نتائج سياحية معتبرة وهو ما لاحظناه في التنافسية السياحية لهاتين الدولتين عربيا وعالميا على المستوى كل المؤشرات السياحية (طاقة الإيواء السياحية من حيث النوع والكم، كثافة التدفقات السياحية، حجم الإيرادات المالية، استحداث مناصب الشغل،.... الخ) وذلك باعتمادهم بالدرجة الأولى على التراكم التنموي السياحي المتواصل منذ الشروع في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة، بالإضافة إلى التطور الحاصل في عقله وعلمية التنمية السياحية من خلال التنظيم والتخطيط المحكم والفعال والترقية السياحية المتجددة وتطوير عملية تكوين الموارد البشرية وكان للقطاع الخاص الدور الفعال والذي فتح له المجال مع الكثير من التحفيز والتسهيلات المالية والتقنية منذ الوهلة الأولى لعملية التنمية السياحية.

والجزائر التي عانت الكثير من كبوات التخطيط العشوائي عليها الاستفادة من تجارب الدول المماثلة لها، من حيث الإمكانيات السياحية والانتماء الحضاري والنموذج السياحي المناسب والتي حققت نتائج باهرة في هذا المجال، وذلك من أجل دفع التنمية السياحية التي يكبح تطورها ضعف الاستثمارات الخاصة ونقص الخبرة وعدم استقرار الهيكل التنظيمي ونقص فعاليته، ونقص الترويج والاشهار مما جعل القطاع يسجل تراكما من النوع السلبي صعب من مهمة النهوض به بسبب المنافسة الشديدة في المحيط الجهوي والعالمي، إلا أن ما لمسنه من دراستنا لخطة تنمية القطاع أفاق 2025 هو أن السلطات عازمة هذه المرة على النهوض بالقطاع وجعله يحتل المكانة اللائقة سواء من ناحية الأهداف المسطرة أو من ناحية الإجراءات والوسائل المزمع تسخيرها أو من حيث البنية التحتية الجارية إتمامها والتي لها دور أساسي وفعال ومكمل لتنفيذ هذا المخطط التنموي للقطاع السياحي والذي شجع السلطات على ذلك بالإضافة للأهمية المعروفة للسياحة هو تزايد التدفقات السياحية في الفترة الأخيرة من سنة إلى أخرى حيث انتقل العدد من 140 ألف سائح سنة 1999 إلى 1.7 مليون سائح سنة 2007 .

* الاقتراحات:

* تحييد فكرة إحصاء الموارد الطبيعية دون أن نعرف عنوان للسياحة الجزائرية بل يجب التركيز على نموذج سياحي معين يكون قاطرة تجر تنمية باقي النشاط السياحي وحسب الجرد الذي قمت به فإن السياحة الشاطئية والحموية هما التين عليهم الطلب كثيف توجد في مناطق يسهل تنميتها بسبب ووجودها في أماكن فيها البنية التحتية مهينة.

* تشجيع السياحة الشعبية وذلك بخلق طبقة في الساحة كل حسب مستواه المادي.

* انشاء نموذج سياحي محافظ لان هناك عدد كبير ومتزايد من المحافظين محرومون من السياحة بسبب عدم تلاؤمها مع تقاليدهم ومعتقداتهم.

- 1-) احمد فوزي ملوخية التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2007
- 2-) تقرير صادر عن المنظمة العالمية للسياحة
- 3-) عزوز محمد، الشراكة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص: 17
- 4-) OMT. Baromètre OMT du tourisme international volume 4 ne'1 janvier 2006 p: 3
- 5-) الديوان الوطني للإحصاء الجزائري 2008 .
- 6-) احمد محروس خليل، نفس المرجع ، ص 27 .
- 7-) الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادر في 19 فبراير 2003 .
- 8-) Ministère du Tourisme; La politique de développement du secteur du tourisme en Algérie; Horizon 2015; Mars2006.
- 9-) Ministère du tourisme .Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme a' fin 2004 jaune 2005
- 10-) عرض حول مخطط التهيئة السياحية كأداة لتنمية الاستثمار في الجزائر، وزارة السياحة، جويلية 2002 .
- 11-) -Conseil National du Tourisme; Propositions de mesures d'appui à l'investissement touristique en Algérie; Février2006;
- 12-) نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مجموعة من الدراسات السياحية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص 20 .
- 13-) نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، نفس المرجع، ص 180 .
- 14-) تقرير صادر عن المعهد العالي لتكوين السياحي، فندق الاوراسي، الجزائر، 2007
- 15-) -Pele Bonnard Catherine, Marketing et tourisme. Editions, Paris; 1998; p.42
- 16-) المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، نفس المرجع، الكتاب الأول، ص 53 .
- 17-) المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة "SADT2025"، مصدر سبق ذكره، ص 07 .
- 18-) -Ministre de l'Aménagement du territoire de l'Environnement et du tourisme, Assise Régionales du tourisme de rôle touristique.
- 19-) مخطط التهيئة السياحية "SADT" الكتاب الرابع، ص، 06
- 20-) المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة، نفس المصدر، ص. 31
- 21-) تصريح لسيد، سعيد بوخليفة، مستشار وزير السياحة، جريدة الخبر 02 جويلية 2011 .

المراجع:

- 1-) احمد فوزي ملوخية التنمية السياحية، دار الفكر الجامعي القاهرة 2007
- 2-) أحمد محروس خليل، تحليل السياسة العامة للسياحية في مصر، رسالة دكتوراه جامعة القاهرة، مصر، 2006،
- 3-) نبيل الروبي، اقتصاديات السياحة، مجموعة من الدراسات السياحية، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، مصر، .
- 4-) تقرير صادر عن المنظمة العالمية للسياحة
- 5-) عزوز محمد، الشراكة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002،
- 6-) عرض حول مخطط التهيئة السياحية كأداة لتنمية الاستثمار في الجزائر، وزارة السياحة، جويلية 2002 .
- 7-) المخطط التوجيهي للتهيئة السياحة "SADT2025"،
- 8-) الديوان الوطني للإحصاء الجزائري 2008 .
- 9-) الجريدة الرسمية، العدد 11، الصادر في 19 فبراير 2003 .

قائمة المراجع بالفرنسية:

- 1-) OMT. Baromètre OMT du tourisme international volume 4 ne'1 janvier 2006 p: 3
- Pele Bonnard Catherine, Marketing et tourisme. Editions, Paris; 1998.
- 2-) Ministère du Tourisme; La politique de développement du secteur du tourisme en Algérie; Horizon 2015; Mars2006.
- 3-) Ministère du tourisme .Etat des projets d'investissement dans le secteur du tourisme a' fin 2004 jaune 2005
- 4-) -Conseil National du Tourisme; Propositions de mesures d'appui à l'investissement touristique en Algérie; Février2006;
- 5-) -Ministre de l'Aménagement du territoire de l'Environnement et du tourisme, Assise Régionales du tourisme de rôle touristique.